

فعل بعض تلك الافعال بكثرة وفعل البعض الآخر عسبة فانه
لا يكون فوراً شبيهه بحل اتحاد الغديه اذا فعل تلك الافعال
المتقدمة في فور حيث لم يخرج للاول قبل فعل الثاني واللا
تقدرت بتعدد الموجب وان تراحي الموجب الثاني عن
الموجب الاول كما ان انطبا ومكث منه ثم ليس ثباته مثلا
بشرط اذا ظن الاباحه وصورها كما قال المصنف يعني والله
في شرح المختصر وظن الاباحه بصوره فحين اعتقد انه خرج
من احرامه قال قال سفيان كان في بطون بعضه وصنوع في عمرته
معتقاً انه عاب وصنوع ثم يسي ويحل منها بالخلق فيعتقد
انه خرج من احرامه فيليس ثباته ثم بعد ترخره يتطيب وهكذا
ثم يتبين له انه طاف على غير طهاره فان العذيه تتحد ولا
تتعدد وكذا من يعتقد رفض احكامه واستباحة موافقه يريد
وكذا من صور الاباحه ان المحرم اذا رفض احرامه قبل تحلله
واعتقد ان رفضه للاحرام يخرج من حرمانه وان لم يستباح
له بعده ممنوعاته فليس ثباته ثم بعد ترخره يتطيب مثلا ثم
قال طافار ويحصى ذلك ولا يلزمه حج الا فدية واحرة من غير
تعدد بقدر الموجب وت منه ايمن ظن الاباحه من افسد احرامه
بالوطي

بالوطي ثم فعل بعد فساد الاحرام موجبات العذيه من تطيب
وقلم اظفار وحلق شعر راس وعين ذكوره في اوقات متعددة
كل موجب في وقته منا ولا ان الاحرام حين فسد تسقط عنه
بالفساد وان فعله موجبات العذيه لا يلزم منها شيء بسبب
فساد احرامه فان العذيه تتحد ايضا او فعلها جاهلا للحكم
بفساد احرامه وقبل اتمامه فلانا انه لا يجيب عليه اتمامه لما يلزمه
من العضا وان الاحرام سقط عنه فانها اي العذيه لا تجوز ولا
تتعدد بتعدد الموجب كما قاله ابن الحاجب وغيره قال
في المدونة ومن افسد حجه بجماع ثم اصاب صيدا او حلق من اذني
وتطيب فان تأول او جهل ان ليس عليه اتمام ما افسد لما يلزمه
من القضا فتطيب وليس وقتل الصيد مراعاة ما فعله يربى
ان الاحرام سقط عنه فليس عليه الفدية واحرة الا في الصيد
فعلية لكل صيد قتل جزئه ان تيب وان لم تيب اول ذكوره وفعل عامما
بالحكم فعلية لكل مرة فدية مثل ما يلزم صحيح الحج قاله سفيان
قال والدم المم ولهم ارضي كلام المتقدمين من علماء المذهب
من ذكر ان من صور ذكوره اي ظن الاباحه من ظن الاباحه ما فعله
حرام على المحرم وان الاحرام لا ينفقه من حرمانه كليس ثباته ثم قلم